السكوت ليس من ذهب

بسمة النسور

أشرفت الصديقة الراحلة، رولا قوّاس، في عام 2013، على إنتاج فيلم توعوي لا يتجاوز بضع دقائق، عنوانه «هذه خصوصيتي»، قدّمته مجموعة من طالباتها في أثناء دراستهن مادة «نظرية نسوية»، تعرّضت حينها رولا، أستاذة الأدب الإنكليزي ودراسات المرأة، والعميدة السابقة لكلية اللغات الأجنبية في الجامعة الأردنية والناشطة النسوية الجريئة المدافعة عن حقوق المرأة، والتي يعود الفضل إليها في تأسيس مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، لحملة تشهير وتشكيك ذكورية عنيفة، قادها داعية شاب، وجد في محتوى الفيلم تهديداً للعفّة والطهارة وحسن الخلق التي يتميز بها الرجل الأردني! كذلك ذهب إلى أن الفيلم ينطوي على إساءة كبرى إلى سمعة الجامعة، ما أدّى إلى إقصاء رولا عن منصبها، بحجة إجراء تغييرات إدارية طارئة. وعلى الرغم من الدعم النفسي الكبير، وعشرات حملات المؤازرة التي حظيت بها الصديقة، إلا أن الغضب والإحباط نالا من عزيمتها، ولعلها وصلت إلى مرحلة متقدّمة من اليأس والتعب النفسي والإرهاق الجسدي، جزاء صدمتها من مقدار التحجّر والعصبية والجهل الذي يعشّش في عقول من نعتبرهم نخبةً ثقافية. قبل وفاتها بقليل، كانت تعبّر للمقرّبين عن تلك المشاعر السلبية التي سبّبت إصابتها بجلطة متوقعة، في ظل ذلك المحيط القبيح المتسلط من الإرهاب الفكري. لم يمهلها العمر طويلاً، لتشاهد على الشاشات المحلية والعربية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي قصة الأستاذ الجامعي في جامعة العلوم والتكنولوجيا المتّهم بالتحرّش الجنسي بطالباته، مستغلاً سلطته في تقرير مصيرهن، وعجزهن عن فضحه بسبب المحاذير الاجتماعية المسلطة فوق رؤوسهن. استضافته قناة رؤيا الأردنية في لقاء تلفزيوني، ما أسهم في إدانته بسبب تلعثمه وضعف حجته، واستضافته قناة العربية، في لقاء مماثل، تجعلك تتذكّر على الفور مقولة «كاد المريب أن يقول خذوني».

أخيراً، بعد توالي الشكاوى وتراكم الشواهد والأدلة المسجّلة والمصوّرة، أخذت الجامعة قراراً بإيقافه عن العمل، وتحويل القضية إلى المحاكم، لتقول كلمتها الفصل، لكن ذلك لم يمنع تداول القصة على نطاق واسع في وسائل الإعلام، لكونها تحولت إلى قضية رأي عام. المفزع في الأمر، الذي يكشف الهشاشة الفكرية لمجتمعاتنا المأسوف على وعيها، كمّ التعليقات المتخلفة التي طاولت الطالبات الضحايا، موجّهة اللوم كله إليهن. كتب أحدهم، وهو طالب دراسات عليا: «اللي يتحط عطر وبتلبس الأزياء غير المحتشمة بتستاهل يصير فيها أكثر من هيك». وعلّق طالب آخر: «كنت بسمعهن في أروقة الجامعة بيضحكن مع زملائهن بصوت عالي خليع مثل ...». وطالب كثيرون بفصل الإناث عن الذكور في الجامعات، مع ضرورة تعيين مدرّسات جامعيات للطالبات، منعاً للفتنة، وحفاظاً على شرف الطالبات. كذلك هاجمت سيدة متطرّفة التعليم الجامعي للنساء، باعتباره مفسدة، واعتبرت خروجهن إلى سوق العمل أصل الشرور، لكونه يبيح الاختلاط بين الجنسين، ونصحت الشابات بأن يقرن في بيوتهن، بانتظار قدوم العريس، لأن ذلك أسلم لهن ولعائلاتهن.

اكتظّت مواقع التواصل بمثل تلك التعليقات التي قد تسبب لمن يتابعها إصابة بالجلطة، بل ظهرت آلاف التعليقات المشينة القبيحة الجاهلة التي توجّهت، في مجملها، إلى لوم المرأة الضحية واتهامها وإدانتها وتحميلها مسؤولية التحرّش بها ومنح صكّ براءة ضمني للمتحرّش، من خلال تمرير مقولات مغرقة في الضحالة والسخافة، مثل «لو ما أعطته عين كان ما تجرّأ». وهذه النماذج (وغيرها) لا تعترف، من باب التعنت، بظاهرة التحرّش، ويرونها حوادث فردية، لا تمثل قيم المجتمع المحافظة الطاهرة العفيفة الشريفة! وعلى الضحية، والحال هذه، أن تلتزم الصمت، حفاظاً على سمعتها، ودرءاً لانتشار الفتنة والفاحشة. في المقابل، تصدت مجموعات كبيرة واعية، منتصرة للضحايا، تطالبهن بعدم الصمت، وفضح كل من تسوّل له نفسه التطاول عليهن، وانتهاك خصوصياتهن، وعدم السكوت عن مثل هذه التجاوزات، والتمسّك بحقهن في الدراسة والعمل والوجود. وهذا بالضبط ما يجب أن نعمل عليه بكل جدّية، لأن السكوت ليس من ذهب في جميع الأحوال.

اللاجئون في يومهم العالمي

المهدي مبروك

يمرّ اليوم العالمي للاجئين، والعداد لم يتوقف بعد. كان العالم ينتظر إدراج العودة التدريجية للاجئين السوريين على أجندة المنظمات الدولية والإقليمية، غير أنّ ذلك لم يحدث بالشكل الذي تتوقعه، على خلاف هذا التفاؤل، اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية، لتدفع ما يقارب أربعة ملايين مهاجر إلى مغادرة بلدهم، هرباً من مخاطر مُحدقة، ربما كان هذا العدد هو الأضخم من اللاجئين في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، رغم أنه يقارب عدد لاجئي عدة حروب اندلعت في أوروبا، على غرار الحرب البوسنية والصربية والنزاع في ألبانيا .. إلى آخره.

لم تفلح المنظمات الأممية، وفي مقدمتها المفوضية العليا للاجئين، في حسن إدارة الأزمات المتعاقبة، وظلت المنظمات الإنسانية عاجزة عن تقديم الحد الأدنى من الخدمات، على غرار الصحة والتعليم، عقّدت جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وما تلاها من غلاء في مواد الطاقة والشحّ في المواد الغذائية هذا الإخفاق. ما فعله منظمات عديدة إلى إعلان قلقها المتزايد، وهي التي قد تعجز الملحة، إذا ما استمر الأمر على حاله في الخريف المقبل.

لعلّ الاتحاد الأفريقي عن تسجيل حالات وفيات عديدة، ناجمة عن المجاعة في مخيمات اللاجئين في أكثر من بلد أفريقي، فالنزاعات المسلحة والحروب الأهلية التي تمزّق أكثر من بلد أفريقي على غرار الصومال وإثيوبيا والكونغو تؤكد، مرة أخرى، أنّ ضحايا الحروب هم اللاجئون بلا منازع. المفارقة التي تُسجّل في إدارة تدفقات اللاجئين أنّ أكثر من ثلاثة أرباعهم تستقبلهم بلدان فقيرة، وبلدان الشمال الغنية، على الرغم من التغطية الإعلامية لا تستقبل إلّا أعداداً محدودة. يقع العبء الأكبر في تحمّل اللاجئين على دول الجوار المتاخمة للبلدان التي تشهد الحروب الأهلية والجوائح الطبيعية، وهي عادة ما تكون بلداناً فقيرة، فليس من المصادفة أنّ القارّة الأفريقية تعدّ أهم فضاء منتج للجوء، وذلك على امتداد عقود، ربما الاستثناء في السنوات الأخيرة الحالتان، السورية والأوكرانية.

يبدو أنّ الضمير العالمي يستجيب بأشكال مختلفة لأزمة اللاجئين، ما لا يعود إلى مجرّد الإمكانات المادية اللوجستية. عوامل ثقافية ما بدأت في إملاء تلك التوجهات، لا نريد أن نقيم مقارنة بين تعامل البلدان مع أزمتي اللاجئين السوريين واللاجئين الأوكرانيين، رغم أن العدد يتقارب، إلى حد ما، خصوصاً أنّ الأزمتين تقعان في قارتين مختلفتين، وفي سياقات جيوسياسية لا تتطابق، لكن يبدو أنّ اعتبارات ثقافية هووية قد حدّدت إدارة الأزمتين بشكل فارق. سخّرت الدول الأوروبية إمكاناتها بشكل من أجل إدارة أكثر حوكمة وفاعلية في استقبال اللاجئين في ظروف حفظت كرامتهم الإنسانية، في حين ظلت أزمة اللاجئين السوريين من أسوأ الأزمات إدارةً في العقود الأخيرة. تثبت آلاف الوفيات على الحدود والعنف المسلط عليهم، علاوة على التحرّش بهم في أكثر من بلد، أنّ فوبيا اللاجئين القادمين من مناطق عربية ما زالت تحدّد نمط الاستقبال. ولذلك كانت مواقف المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، استثناءً بليغاً، شذّ عن المزاج الأوروبي العام تجاه اللاجئين العرب عموماً. لا يمكن فهم ذلك من دون استحضار مشاعر كراهية الأجانب التي بغذّيها اليمين المتطرّف في أوروبا في العقود الأخيرة، مستثمراً التباسات الإرهاب وتداعياته على مشاعر الناس وقناعاتهم هنا وهناك.

لا يمكن أن نلوم الغرب على هذه المواقف، والحال أنّ العرب أقل استقبالاً لإخوانهم وجيرانهم من اللاجئين. ولا يعود هذا إلى نقص الإمكانات، ولا إلى القيم التي يُفترض فيها أن تحثّ الناس على استقبال غيرهم ممن يمرّ بهذه الأزمات، ويكون ضحية الكوارث والحروب، وإنما يعود إلى خوف سياسي لا مبرّر له، يتوهم أن المهاجرين هم مصدر عدم الاستقرار الأمني والتوازن الديموغرافي. وربما كان شكل الأردن في التعامل مع اللاجئين العراقيين حالة دالة على إمكانية إدارة أزمة اللجوء في بلد عربي بشكل مغاير، ففي سياقات عديدة، يمكن لهذه الأزمات أن تدفع بتنشيط الاقتصاد وإدارة الاختلاف الديني والعرقي والإثني بشكل آخر.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

سورية والتحديث في زمن الجوع

سوسن جميل حسن

منشات ريف دمشق السياحية ملزمة بالفوترة الإلكترونية قبل نهاية شهر يونيو/حزيران الحالي، بينما انتهت مهلة المنشآت بالفئات ذاتها في دمشق مع نهاية الشهر الماضي (مايو/أيار)، وهذا أمر سيتوسّع ويصير أكثر شمولاً، إذ صرّح مدير سياحة ريف دمشق، وائل كبال، لصحيفة الوطن (السورية) أن المديرية أبلغت جميع المنشآت السياحية في المحافظة بضرورة الالتزام بآلية الربط الإلكتروني للفواتير المصدّرة من هذه المنشآت مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية، وفق المهل المحدّدة من الإدارة المركزية في 30 الشهر الجاري. وأضاف: الثقافة الضريبية واضحة للجميع، والمستثمر الحقيقي يعرف دائماً ما له وما عليه، وأن رسم الإنفاق الاستهلاكي يُفرض على الزبون ويسدّده للمنشأة السياحية، ومن واجب المنشأة أن تورّده للخزينة العامة للدولة، حيث يجب على القطاع السياحي الوطني تسديد ما يجب عليه للخزينة.

وقد أقرّت الهيئة العامة للضرائب والرسوم نظام الربط الإلكتروني، وأبلغت جميع المنشآت السياحيّة به وبآليّاته، من أجل تصدير الفواتير إلى الهيئة. ويترتب على المنشآت المكلفة، بناء على هذا القرار، استخدام أحد البرامج المحاسبية المعتمدة لدى الإدارة الضريبية والمدرجة أسماؤها على الموقع الإلكتروني للهيئة، لمسك السجلات وإصدار الفواتير بشكل إلكتروني، وكانت وزارة المالية أعلنت في فبراير/ شباط الماضي عن إنجاز آلية إلكترونية للفواتير المصدّرة من المكلفين، تضمن حقوق الزبائن والباعة ومزوّدي الخدمات، من خلال توثيق عمليات البيع والشراء، وتجنّب عمليات عدم التسجيل في الحسابات، وضمان حصول كل طرف في العملية التجارية على مستحقاته، بما في ذلك الخزينة العامة للدولة، بحسب ما جاء في مواقع إخبارية عديدة.

لكن، لن يجري إصدار قرار وتعليمات ناظمة وملزمة بالنسبة لقطاعات اقتصادية عديدة، ليس فقط المنشآت السياحية، بل هناك المنشآت الصناعية وغيرها، في هذا الوقت، فهو أمرٌ سيُحدث كثيراً من الفوضى والشعور بالظلم. ومن ناحية أخرى، ليس هناك أولويات من الجدير بالحكومات أن تعطيها اهتماماً في ظروفٍ كالتي يعيشها الشعب بغالبيته الساحقة؟ أليس الاهتمام بتأمين مستلزمات القطاعات الحيوية من محروقات وكهرباء ومواد أولية أمرًا ملحًا؟ صحيحٌ أن قطاع السياحة ومن يعملون فيه جزء من المجتمع، لكن عن أي سياحة يمكن الحديث في هذه الظروف؟ هل لدينا مقوّمات السياحة الخارجية قبل كل شيء؟ بلاد تفتقر إلى الأمان في الدرجة الأولى، ثم البديهيات، فكيف بالكماليات أو وسائل الجذب لمن يحلّم بتمضية إجازة يستمتع بها؟ هل يوجد بلد سياحي اليوم؟ حتى فيما مضى لم تكن جاذبة للسيّاح كما يُؤمل، بالرغم من توفر كثير من مقوّمات السياحة، بين طبيعة متنوعة وشواطئ أخرى، في وقت كانت الحياة تمشي بإيقاع فبراير/ شباط الماضي عن إنجاز آلية إلكترونية للفواتير المصدّرة من المكلفين، تضمن حقوق الزبائن والباعة ومزوّدي الخدمات، من خلال توثيق عمليات البيع والشراء، وتجنّب عمليات عدم التسجيل في الحسابات، وضمان حصول كل طرف في ذلك الخزينة العامة للدولة، بحسب ما جاء في مواقع إخبارية عديدة.

منظومة الفوترة الإلكترونية إجراء يهدف إلى تحويل عملية إصدار الفواتير والإشعارات الورقية إلى عملية إلكترونية، تسمح بتبادل الفواتير والإشعارات المدينة والدائنة ومعالجتها بصيغة إلكترونية منظمة بين البائع والمشتري، بتنسيق إلكتروني متكامل، ما يعني أن لها شروطها وأدواتها وبنيتها التحتية، وأهمّها امتلاك القاعدة الشعبية للحدود الدنيا، على الأقل، من المعرفة الرقمية بتأمين مستلزمات القطاعات الحيوية من محروقات وكهرباء ومواد أولية أمرًا ملحًا؟ صحيحٌ أن قطاع السياحة ومن يعملون فيه جزء من المجتمع، لكن عن أي سياحة يمكن الحديث في هذه الظروف؟ هل لدينا مقوّمات السياحة الخارجية قبل كل شيء؟ بلاد تفتقر إلى الأمان في الدرجة الأولى، ثم البديهيات، فكيف بالكماليات أو وسائل الجذب لمن يحلّم بتمضية إجازة يستمتع بها؟ هل يوجد بلد سياحي اليوم؟ حتى فيما مضى لم تكن جاذبة للسيّاح كما يُؤمل، بالرغم من توفر كثير من مقوّمات السياحة، بين طبيعة متنوعة وشواطئ

> الشعب السوري متروكٌ يواجه مصيره وقدره بمفرده، وزيادةً على ذلك، عليه تسديد فواتير الحرب

وأماكن أثرية ومصنوعات وثقافة تراثية خاصة، لأسباب عديدة لا مجال لتكرارها. أمّا اليوم فإن مزاج الحرب وحده من يضبط إيقاع الحياة في الأرجاء كلّها، ومن يقول إنّها شارفت على الانتهاء يكون واهمًا. يكفي النظر إلى التوتر الحاصل في شمال سورية والحديث عن عملية عسكرية تقوم بها تركيا في عملها من أجل إنشاء المنطقة الآمنة التي تتطلع إليها. ولا يمكن غضّ النظر عن التوتر الحاصل في المنطقة الشرقية، بين القوات الروسية وقوات التحالف التي تقودها أميركا، وجديدها أخيرا القصف الروسي على قاعدة التنف. أما في المنطقة الجنوبية فالوضع الأمني منهار بطريقة كارثية، هذا عدا الغارات الإسرائيلية المستمرّة على مواقع عسكرية وحيوية فيها بسبب الوجود الإيراني، كما تبرّر دائمًا إسرائيل، من دون إغفال حقيقة الوجود الإيراني الثقيل في الواقع. أمّا السياحة الداخلية، فالمواطن العادي لا يؤمّن له دخله ما يسدّ به رمقه ورمق أطفاله، فكيف له أن يحلّم بارتياد مطاعم ومقاهٍ وأماكن استجمام وغيرها؟ صارت سندويشة الفلافل وصحن الفول أو المسبّحة ترفًا سياحيًا بالنسبة إليه. وصارت السباحة، حتى لمن يسكنون على شواطئ البحر، حلمًا بعيد المنال، بعد أن صارت رسوم دخول المسابح، حتى المصنّفة شعبية منها، مستحيلةً بالنسبة لغالبية الشعب.

صحيحٌ أن هناك مقاهي ومطاعم كثيرة في المدن، لكن من يدخلها هم من الشريحة القليلة التي لا تشكّل أكثر من 10%، غالبيتها من أثرياء الحرب الجدد، بينما ما يقارب 90% يعيشون في العوز، ينفقون أوقاتهم في التقاط حصّتهم من الخبز، وانتظار الكهرباء التي تأتي نصف ساعة كل ست ساعات من أجل اقتناص الحدّ الأقصى من الخدمة التي توفّرها، لا تتعدّى شحن بعض الأجهزة، حتى لا تكفي لشحن بطاريات الإنارة البديلة.

هناك أولويّات لاستمرار الحياة، الاهتمام بقطاعات الزراعة والإنتاج الغذائي لتأمين بعض الاحتياجات الغذائية في وقتٍ صار معظم الناس جوعى، من المجدي دعم المزارعين ومربّي الدواجن والأغنام والأبقار لتوفير الحد الأدنى من مستلزمات الغذاء، خصوصا للأطفال، ودعم القطاعات الصناعية التي تؤمّن بعض الحاجات الحياتية للمجتمع، بل من الضروري تخفيف الأعباء والالتزامات عن هذه القطاعات، وعن عاتقة الشعب، كما تفعل الحكومات والأنظمة التي تضع الشعب هدفها.

الحرب السورية ليست الأولى في التاريخ، ولن تكون الأخيرة، صحيحٌ أنها تمتلك سمات خاصة بها، لكن عندما نفعل هذا، نرتكب إساءةً للقدس وقضيتها، ببساطة، لأنّ معرفة حال المدينة الراهن، بتفاصيل مجتمعية واقتصادية ومعيشية فيها، بتحدياتٍ ضاغطةٍ ومقاومةٍ باقية، شرطٌ واجبٌ يقوم عليه، بداهةً، ما يوضح استحقاقات شديدة الإلحاح لإنقاذ القدس وحمايتها مدينةً فلسطينيةً عربية. لعلّ هذا هو المرسلة، الخافية الظاهرة معاً، في حاشية المحاضرة شديدة الأهمية، للمؤرّخ الفلسطيني، نظمي الجعبة، أول من أمس السبت، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بعنوان «القدس ومعركة البقاء» والتي، وإن عدّها المركز المحاضرة السنوية لمناسبة ذكرى النكبة (وإنْ متأخرة)، وتنعقد بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فإنّها أيضاً موصولةٌ بما يخصّصه المركز من جهد بحثي واسع في الموضوعة الفلسطينية، وبما يتعلق بالقدس التي تناول مؤتمر علمي عقده المركز في عمّان في يونيو/ حزيران 2019، بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والجامعة الأردنية، وأحاط عنوانه، «القدس .. تحدّيات الواقع وإمكانات المواجهة»، بالمرتكزيْن اللذين يحسُن أن يقوم عليهما كل درس لشأن القدس، في راهنها خصوصاً، أي ما هو عليه حالها، على غير صعيد، سكاني وسياسي واقتصادي، بتفاصيل وافية، ومنها ما هو مؤسف وباعث على الشعور بالقنوط وبعض الإحباط، وما هي الممكنات التي في الوسع توسلها في مجابهة مختلف التحديات الكثيرة الصعبة.

ولا تبتعد محاضرة الأستاذ في جامعة بيرزيت، نظمي الجعبة، كثيراً عن هذين المرتكزين، فقد بسطت ما تعمل السياسات الإسرائيلية على إحداثه في القدس، في الديموغرافيا وفي الأرض، حيث الاستيطان النشط، وابتداع قوانين التضييق على السكان والأهالي العرب، وتتوخّى منها تهجيرهم وإخلاء المدينة منهم، وكذلك في ما يخصّ حرب الإفقار التي تشنّها سلطة الاحتلال ضدهم، ما يضطر الطبقة الوسطى إلى الخروج من المدينة، غير أن المحاضر أفاد، استناداً إلى إحصائيات وخرائط وشواهد وبيانات، أن عدد السكان الفلسطينيين في القدس زاد 50% من عدد السكان في فلسطين التاريخية، ما يجعل العامل الديمغرافي مقلقاً للاحتلال. وبالتوازي، نجحت كثيراً سياسات السيطرة على الأرض، بانتهاج الاستيطان النشط والمتزايد، ليس فقط بغرض الاستيلاء على الأرض، وإنما أيضا لتفتيت النسيج الوطني الاجتماعي الفلسطيني. وإذ تنوّعت التفاصيل السكانية والجغرافية التي أضاء عليها الجعبة، بكفاءة في التواصل والتباسط مع مستمعيه، فإنها أوضحت وطأة الظروف العامة وحدّتها على المقدسيين، غير أنه أوضح أنهم، سيما جيل الشباب منهم، يُبدعون طرائق في الصمود وفي «المقاومة الشعبية غير السيّسة»، بأداء جماهيري مؤثر وفاعل، من دون قيادة، فضلا عن الثبات في المدينة القديمة التي أخفق الاحتلال، منذ 1967 في تهويدها، على الرغم من مختلف وسائله في هذا. وإذا أمكن إيجاز ما سرده المحاضر الأريب، والذي أجاد في تقديم أفكاره (الوفيرة)، فانجذب المستمعون إليه بانشداد ظاهر، ومع أن كلّ إيجاز مخلّ، غالبا، فمؤدى القول، أو قصاراه، أن معركة أهل القدس الفلسطينيين في البقاء، فيها صعبة، ولا تنفك التحدّيات فيها تتراكم، غير أنها، في الأول والمنتهى، رابحة. وليس لمن أراد أن يقتنع بهذه الخلاصة إلّا أنْ يستغني عن قراءة السطور أعلاه، ويمضي إلى سماع المحاضرة الشائقة، وفيرة الفائدة، فهناك الأنفع، غير أنّ من الملهم من قبل ومن بعد، أن نعرف أنّ لمعركة القدس عتادها، وأوله العلم والمعرفة، وليس المكوث في الشعريات والإنشائيات والغنائيات والتعبويات.

معركة القدس الرابحة الصعبة

معن البياري

للكلام المسترسل، ذي السمت التعبوي، عن القدس بعض النفع في بعض الوقت. وللغنائيات والإنشائيات، عن القدس وأهلها، وعن الأقصى والمرابطين في أكنافه، بعض الضرورة في غير وقت وحين. وأن تبقى القدس، بمكانتها وبما تمثله فضاءً روحياً ورمزية عالية، ثيمة وموضوعاً في منتوجات فنية وأدبية، سردية وشعرية ومسرحية، وفي التعبيرات الفولكلورية، هذا ثمين القيمة، ولكن عندما نقعد عن العلم، عن البحث، عن الدرس في القدس وراهنها، وما صارت عليه سكانيا وديمغرافيا، وما تدبّر له قوى يهوديةٌ متطرّفة، وما عليه ناسُ القدس، وما يُغالبونه، في غالبيّتهم، من صعوباتٍ معيشيةٍ واجتماعية، شديدة العسر على ما يلزم أن نعرف، عندما نقعدُ عن معرفةٍ متبصّرة في هذا كله وغيره، ونكتفي بأن نقيم في تلك الاستعارات والمجازات والبلاغيات، تنوّسُل منها غبطةً مريحةً لنفوسنا، فنظنّنا، بها، نؤدّي واجباً عظيماً تجاه المدينة الصامدة وأهلها الأبطال، عندما نفعل هذا، نرتكب إساءةً للقدس وقضيتها، ببساطةٍ، لأنّ معرفة حال المدينة الراهن، بتفاصيل مجتمعية واقتصاديةٍ ومعيشية فيها، بتحدياتٍ ضاغطةٍ ومقاومةٍ باقية، شرطٌ واجبٌ يقوم عليه، بداهةً، ما يوضح استحقاقاتٍ شديدة الإلحاح لإنقاذ القدس وحمايتها مدينةً فلسطينيةً عربية. لعلّ هذا هو المرسلة، الخافية الظاهرة معاً، في حاشية المحاضرة شديدة الأهمية، للمؤرّخ الفلسطيني، نظمي الجعبة، أول من أمس السبت، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بعنوان «القدس ومعركة البقاء» والتي، وإن عدّها المركز المحاضرة السنوية لمناسبة ذكرى النكبة (وإنْ متأخرة)، وتنعقد بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فإنّها أيضاً موصولةٌ بما يخصّصه المركز من جهد بحثي واسع في الموضوعة الفلسطينية، وبما يتعلق بالقدس التي تناول مؤتمر علمي عقده المركز في عمّان في يونيو/ حزيران 2019، بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والجامعة الأردنية، وأحاط عنوانه، «القدس .. تحدّيات الواقع وإمكانات المواجهة»، بالمرتكزيْن اللذين يحسُن أن يقوم عليهما كل درس لشأن القدس، في راهنها خصوصاً، أي ما هو عليه حالها، على غير صعيد، سكاني وسياسي واقتصادي، بتفاصيل وافية، ومنها ما هو مؤسف وباعث على الشعور بالقنوط وبعض الإحباط، وما هي الممكنات التي في الوسع توسلها في مجابهة مختلف التحديات الكثيرة الصعبة.

ولا تبتعد محاضرة الأستاذ في جامعة بيرزيت، نظمي الجعبة، كثيراً عن هذين المرتكزين، فقد بسطت ما تعمل السياسات الإسرائيلية على إحداثه في القدس، في الديموغرافيا وفي الأرض، حيث الاستيطان النشط، وابتداع قوانين التضييق على السكان والأهالي العرب، وتتوخّى منها تهجيرهم وإخلاء المدينة منهم، وكذلك في ما يخصّ حرب الإفقار التي تشنّها سلطة الاحتلال ضدهم، ما يضطر الطبقة الوسطى إلى الخروج من المدينة، غير أن المحاضر أفاد، استناداً إلى إحصائيات وخرائط وشواهد وبيانات، أن عدد السكان الفلسطينيين في القدس زاد 50% من عدد السكان في فلسطين التاريخية، ما يجعل العامل الديمغرافي مقلقاً للاحتلال. وبالتوازي، نجحت كثيراً سياسات السيطرة على الأرض، بانتهاج الاستيطان النشط والمتزايد، ليس فقط بغرض الاستيلاء على الأرض، وإنما أيضا لتفتيت النسيج الوطني الاجتماعي الفلسطيني. وإذ تنوّعت التفاصيل السكانية والجغرافية التي أضاء عليها الجعبة، بكفاءة في التواصل والتباسط مع مستمعيه، فإنها أوضحت وطأة الظروف العامة وحدّتها على المقدسيين، غير أنه أوضح أنهم، سيما جيل الشباب منهم، يُبدعون طرائق في الصمود وفي «المقاومة الشعبية غير السيّسة»، بأداء جماهيري مؤثر وفاعل، من دون قيادة، فضلا عن الثبات في المدينة القديمة التي أخفق الاحتلال، منذ 1967 في تهويدها، على الرغم من مختلف وسائله في هذا. وإذا أمكن إيجاز ما سرده المحاضر الأريب، والذي أجاد في تقديم أفكاره (الوفيرة)، فانجذب المستمعون إليه بانشداد ظاهر، ومع أن كلّ إيجاز مخلّ، غالبا، فمؤدى القول، أو قصاراه، أن معركة أهل القدس الفلسطينيين في البقاء، فيها صعبة، ولا تنفك التحدّيات فيها تتراكم، غير أنها، في الأول والمنتهى، رابحة. وليس لمن أراد أن يقتنع بهذه الخلاصة إلّا أنْ يستغني عن قراءة السطور أعلاه، ويمضي إلى سماع المحاضرة الشائقة، وفيرة الفائدة، فهناك الأنفع، غير أنّ، من الملهم من قبل ومن بعد، أن نعرف أنّ لمعركة القدس عتادها، وأوله العلم والمعرفة، وليس المكوث في الشعريات والإنشائيات والغنائيات والتعبويات.

مسؤولون غير مسؤولين

سامح راشد

«المسؤولون ليسوا مسؤولين، والمسؤول عما جرى لكم هو أنتم أيها الجماهير». جاءت هذه الجملة على لسان الفنان المصري، محمد صبحي، في مسرحية «تخاريف»، وهو يجسّد موقف زعيم دولةٍ ما، وهو يتنصّل من وزرائه من مسؤولياتهم عما يتعرّض له الشعب. لم يكتف لينين الرملي، مؤلف هذه المسرحية الشهيرة التي عرضت عام 1988، بالتهرب من المسؤولية صفة ملازمة للاستبداديين من قادة العالم الثالث، فاستعرض حزمة خصائص وسلبيات تكاد تتطابق بين كل الزعماء والحكام الدكتاتوريين في العالم على مر العصور. ورغم عدم ذكر أي أسماء، إلا أن الإشارات الرمزية واستخدام الملابس ولغة الجسد والمحاكاة الصوتية كانت واضحة في التلميح إلى هتلر والسادات والقذافي وستالين، وغيرهم. ومثله أيضاً فعل عادل إمام في مسرحية «الزعيم» التي بدأ عرضها عام 1993 من تأليف فاروق صبري، وجاءت أكثر مباشرة وضوحاً في انتقاد سلوك الزعماء الاستبداديين، حيث قدّمت أيضاً تلميحاتٍ مباشرة إلى بعض الحكام، منهم، على وجه الخصوص، معمر القذافي، الذي كان إمام واضحاً للغاية في تقليد صوته وأسلوبه السريع في الكلام وتكرار بعض جمله الخطابية. وفي سبتمبر/ أيلول 2009، أي قبل ثورة يناير بعام وبضعة شهور، انتجت السينما المصرية فيلماً شديد الجرأة باسم «الدكتاتور» ألفه وأخرجه إيهاب لمعي، تناول قصة حاكم مستبد لديه ابنان توأمان، أحدهما مغرم بالهلس و«البرنس»، بينما الشغل الشاغل لشقيقه هو الانفراد بالسلطة السياسية واحتكار المصالح الاقتصادية. ومن المفارقات أن في الفيلم ثورة نشبت وأطاحت الحاكم وابنيه. لكنها سرعان ما فشلت في الخطوة الأهم «تغيير النظام»، فاستعاد رجال النظام القديم السيطرة على الحكم، بل وإعادة تنصيب الدكتاتور وابنيه. المدهش أن الأعمال الفنية الثلاثة حدّدت سمات مشتركة بين الدكتاتوريين، سواء في التركيبة النفسية وإدراك الحاكم ذاته والعلاقة مع المحكومين. أو على المستوى العام المتعلق بالسياسات وطريقة اتخاذ القرار، فكان الانعزال عن الواقع السمة الأبرز، وكذلك التعالي الشديد والشعور بالانفصال عن الشعب الذي يكون في إدراك الحاكم غير جدير به وبمعظم حكمه، حتى لأنه يكاد يتعامل مع مواطنيه كما لو كان إلهاً أو على الأقل مبعوثاً إلهياً لأولئك البشر الخطّائين. وكما تعكس هذه السمة حزمة عقد نفسية مركبة، في مقدمتها جنون العظمة، فهي بدورها تنعكس في اضطراباتٍ ذهنية واختلالات سلوكية تجعل كثيراً من سياسات أولئك الحكام متسرّعةً وقراراتهم ليست واقعية، بل وأحياناً غير قابلة للتنفيذ.

وبعد أن تتراكم المخاطر على الشعب، وتتكالب التهديدات على الدولة، يفاجئ أولئك الاستبداديون شعوبهم بإنكار كامل لأية مسؤولية عن الأخطاء، والكوارث التي تقع بسبب قراراتهم وتوجهاتهم، فالشعوب خطّاءة، أما هم فحكماء، وفلاسفة لا يخطئون أبداً. ولو أن لينين الرملي وفاروق صبري وإيهاب لمعي أعادوا كتابة أعمالهم اليوم، لما خلت من نماذج فجّة لاستبداديين معاصرين ينتمون لمدرسة المبعوثين إلهياً ذوي المعرفة المطلقة والفتوحات الربانية، كهذا الذي استغنى عن التصنيع والتشغيل والتعليم والصحة، بالقصور والجسور. وراح يلقي بالمسؤولية على الشعب، تارة بسبب الزيادة السكانية، وتارة أخرى لثقل أوزان المواطنين. وحين تُعجزه الحيل، يتهم العوامل الخارجية سواء الكوارث والأزمات أو الاستهداف من جانب «قوى الشر». ولكي يغلق باب الحساب والمساءلة نهائياً، قال للشعب من أيام، «قبل أن يكون دخلنا 100 تريليون دولار، لا تحاسبوني». ما معناه أنه كمسؤول غير مسؤول.

كيف يعيد الأردنيون تعريف السياسة؟

مهند مبيضين

أعلن العاهل الأردني عبدالله الثاني، قبل عام، تشكيل لجنة تحديث المنظومة السياسية، بهدف تغيير العملية السياسية، وتعامل الأردنيون مع الديمقراطية، وصولاً إلى برلمان بأكثرية حزبيّة برامجيّة، ومشاركة أفضل للشباب والمرأة، وحضور فاعل للأحزاب، مع تطوير الحكم المحلي. وقد أقرّ البرلمان الأردني قانوني الانتخاب والأحزاب والتعديلات الدستورية المتصلة بهما.

ما قبل عن اللجنة بات تاريخاً، والمواقف بين رفض المخرجات أو تأكيد أهميتها انتهت، وبات المطلوب التعامل مع المستقبل، في ظروف حكومية صعبة واقتصادية حرجة. والسؤال اليوم هو حاضرية السياسة، والمستقبل المنشود. فهل أتت الاستجابة من النخبة والجمهور لتلك المخرجات كما يجب؟ وهل العامان الباقيان من عمر مجلس النواب التاسع عشر سيؤولان إلى حالة مغايرة، وهل الأحزاب الموجودة والوليدة قادرة على تمثيل نفسها في البرلمان المقبل بكتلة حزبية تقارب ثلث النواب؟

يمكن القول إن الأحزاب الراهنة ستتعامل مع مخرجات القانون الجديد، وستسعى ليمتلك أكبر عدد ممكن منها، وثمة أحزاب ناشئة طامحة إلى تمثل المخرجات الخاصة بوثيقة التحديث السياسي، وفي السعي لأجل التأسيس، الذي يأخذ شكل فزعة سياسية. ثمّة أكثر من حزب على الساحة والتوازن الديموغرافي. وربما شكل الأردن في التعامل مع اللاجئين العراقيين حالة دالة على إمكانية إدارة أزمة اللجوء في بلد عربي بشكل مغاير، ففي سياقات عديدة، يمكن لهذه الأزمات أن تدفع بتنشيط الاقتصاد وإدارة الاختلاف الديني والعرقي والإثني بشكل آخر.

مطلقة في الدولة للبحث عن كفاءات قادرة على تحقيق رؤية الملك التحديثية وإخراج البلد من أزمة غياب الثقة بالمؤسسات، وهذا البحث لم يُسعف ولم يوفر الفرصة لظهور سياسيين محترفين، كذلك فإن الأحزاب الراهنة والجديدة لا تملك فلسفة سياسية ورؤية للعالم، وهي أحزاب أقلية، وهي في المطروح من برامجها ليست مؤهلة لذلك، وتقدّم الموظفين السابقين من وزراء وكبار الموظفين والمتقاعدين يتيح الظهور التاسيسي بوصفه بحثاً عن استعادة المكانة في السلم التمثيلي، والسعي للمكانة السياسية التمثيلية، مزعج، في مجتمع ممثلي معرفياً، وتسود فيه هويات التعريف المناطقي والجهوي على حساب الهوية الوطنية، لا بل حتى التعيين في الحكومات يراعي ذلك، ويحسب له حساب.

ومع صعوبة هذا الواقع، بالامكان الإفادة من تجربة النقابات العمّالية المنظّمة في الأردن، وعكسها على المسار الجديد لتأسيس الأحزاب، والخ

استعصاء السودان وحيرة الوسطاء

جمال محمد إبراهيم

1

ثمّة أسئلةٌ قد تجول في أذهان متابعي أزمة السودان الماثلة تحتاج لإبانة أبعادها، واستقصاء إجاباتٍ لها. تتفاقم الأزمة وتتعقد تداعياتها، والوسطاء والميسّرون يتقاطرون على الخرطوم من أطراف عديدة، أفارقة وعرب وغيرهم. بعضهم استدعاهم السودان بنفسه، وبعض أطراف عربية تبرّعت بالوساطة، وأخرى أفريقية تبرّعت بابداء اهتمام بالسودان، وهو يوشك، بعد ثورة أسقطت نظاماً استبدادياً عمره ثلاثون عاماً، أن يتداعى إلى انهيار وبؤس حال. ألّا يعود مصدر هذا الاهتمام إلى تميّز موقع السودان الاستراتيجي وسط القارّة السمراء، وعلى مقربة من الشرق الأوسط؟ أفلا يعود ذلك الاهتمام إلى غناه بالثروات والموارد الطبيعية في وسط القارّة الأفريقية، فيما هو يصنّف عند بعض الأطراف بلداً عربياً؟ أليس لالتباس هوية ذلك البلد ما يفسّر الفشل الذي أقعده سنوات طويلة، عاجزةً قياداته عن إدارة تنوّع سكانه وأعراقه وثقافاته، فانقسم قبل نحو عقد إلى دولتين؟

2

بعد القضاء على دولة الإمام المهدي في السودان، والتي استمرّتْ 15 سنة، حُكم السودان منذ 1899 بموجب اتفاقية عرفت باتفاقية الحكم الثنائي، تقاسمت فيها بريطانيا ومصر حكم البلاد. كانت لبريطانيا اليد الطولى في إدارة السودان، وبقيت مصر الشريك الأضعف. ومن دون أن ننشغل بتعقيدات الفترة الكولونيالية التي استمرت من 1899 وحتى نيل السودان استقلاله عام 1956، فإننا نرى حيرة الحكم الاستعماري ماثلة في إدارة تلك البلاد.

كتب نائب حاكم عام السودان، السير دوغلاس نيوبولد، في 1943، رسالة شخصية إلى صديقه الكولونيالي الكبير غلوب باشا (1897-1986)، وهو الجنرال البريطاني الذي قاد الفيلق العربي الأردني بين 1939 و1956، وردت فيها عبارة غاية في الأهمية، حملت تساؤلاً محيّراً. كتب السير نيوبولد: «لا أحد يعرف بوجه التحديد إذا كان السودان يعتبر من بين دول الشرق الأوسط أم لا». وأفصحت العبارة عن عمق الحيرة التي كان عليها الحكم الاستعماري في السودان، وهو التباسٌ متصل بهوية ذلك البلد، وتوزّعها بين عروبة وأفريقانية، والتي، في تقدير كاتب هذه المقال، قد تفسّر بعض جوانب الصراعات الدائرة في ذلك البلد الأفريقي العربي.

3

ليس كافياً أن تعرّف نفسك أو تفصح عن هويتك، ولكن من الضروري إدراك كيف يعرفك الآخر، وكيف يتعرّف إليك، لتكتمل دائرة التعريف بمعايير موضوعية. ولربما لا يكون ميسوراً على المحلل استقصاء تشكّل مثل هذه الصور في مخيلات الشعوب، غير أن الرؤية الدبلوماسية الرسمية من الآخر تعطي مؤشّراً مهماً يعين، في التوصل إلى إجابةٍ تقارب الواقع. لا تقع الرؤية الدبلوماسية في فخاخ التمييز العنصري أو التفاضل اللوني، بل هي نظرةٌ تقترب من الموضوعية، وتعتمد أكثر ما تعتمد معياراً رئيساً هو القرب الجغرافي.

تضع الأمم المتحدة السودان في منظومة البلدان الأفريقية بلا تردّدٍ أو لبس، برغم ما نعرف من أنّه، بحكم انتمائه لجامعة الدول العربية، يشكّل عضوية فاعلة ونشطة في معالجة القضايا العربية. وقد كان وزير خارجية السودان في حينه، محمد أحمد المحجوب، صوت الوزراء العرب في الأمم المتحدة، بعيْد هزيمة حرب يونيو/ حزيران 1967. كان هو الذي جادل مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة، اللورد كارادون، في اجتماعات الأمم المتحدة عشية تلك الهزيمة. التحق السودان عام 1956 بجامعة الدول العربية، فكان العضو التاسع في قائمة عضويتها، لكنه أيضا من مؤسّسي منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، والتي تحوّل اسمها إلى الاتحاد الأفريقي. ليس ذلك فحسب، بل كان السودان من مؤسّسي اللجنة الاقتصادية في أفريقيا، في سنوات الستينيات من القرن الماضي، وقد تولّى رئاستها السوداني أول وكيل لوزارة المالية السودانية بعد الاستقلال، مكّي عبّاس.

ويُدرج أكاديميون كثيرون السودان ضمن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكنه يظلّ دائماً محل لبسٍ وموضع حيرةٍ، مثلما عبَّر، قبل نحو 80 عاماً، السكرتير الإداري والساعد الأيمن لحاكم عام السودان، السير دوغلاس نيوبولد.

4

لعلّ الدولة الأولى التي يمكن أن تصنّف السودان بموضوعية هي بريطانيا، وهي الشريك الأكثر نفوذاً مشاركاً لمصر في حكم السودان بعد احتلاله في 1899 وحتى نيله الاستقلال عام 1956، فكيف تعاملت مع شؤونه؟ ظلتْ تعالج الشأن السوداني أيام استعمارها السودان، عبر ممثليتها في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، إذ درج الحاكم العام على إرسال نسخٍ من تقاريره السياسية إلى مكتب المفوّض السامي في القاهرة، كما درجت وزارة الخارجية البريطانية على تنوير المفوّض البريطاني في القاهرة بأدقّ التفاصيل عن الإدارة في السودان، غير أن ذلك لم يكن يعني نظرتها إلى السودان بلداً تابعاً لمصر. ويورد الأكاديمي البريطاني، وهو م. و. دالي، في دراسته عن الإدارة الكولونيالية في السودان، الصادرة عن جامعة كيمبريدج عام 1991، أن وزارة الخارجية (لا وزارة المستعمرات) هي التي كانت تشرف إشرافاً مباشراً على إدارة السودان الذي شغل موقعاً فريداً في منظومة المستعمرات البريطانية، فهو منها وليس منها. وكأنَّ قدر السودان، حتى يستكمل حلقات تنوّعه الإثني المعقدة، أن يُدار بتنوّع «إداري ثنائي» في قسمة غير عادلة بين لندن والقاهرة في إدارة السودان. كانت لوزارة الخارجية البريطانية رؤية للسودان خلاف رؤيتها لبقية مستعمراتها في القارّة الأفريقية أو في القارّة الآسيوية. لم يكن لوزارة المستعمرات من دورٍ يُذكر في إدارة السّودان. هذا ما قد يفسّر جزئياً لما ضمّتْ منظومة «الكومونولث» مجموعة البلدان التي كانت تحت مظلّة التاج البريطاني، لكنها استثنت السودان لسبب يتصل بالوضع القانوني الذي يربط كلاً منْ مصر وبريطانيا في إدارة السودان بشراكة ملتبسة. لم يكن السودان، قبل استقلاله، ضمن مستعمرات التاج، فيما هنالك تاجٌ آخر مشاكسٌ، من بعض تجلياته صيحة الزعيم المصري، مصطفى النّحاس باشا، في القاهرة بعد أن أنهى مباحثاته في لندن: «لقد جئتكم بالسيادة على السودان».

5

تعتبر وزارة الخارجية البريطانية السودان، وبمعيةِ كلٍّ من جيبوتي والصومال، من بين منظومة البلدان الواقعة جنوب الصحراء، وتعالج شؤونها في إدارة عامة مستقلة. أخيراً، وحين استفحل النزاع بين السودان وأقاليمه الجنوبية، شاركت بريطانيا بعد عام 2000 في رعاية التفاوض الذي أفضى إلى الاتفاق الذي أفرز دولة مستقلة في جنوب السودان عام 2011.

ظلت وزارة الخارجية البريطانية تعالج شؤون السودان في إطار إدارة مستقلة، هي «وحدة السودان» ضمن إدارة كبرى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يعكس هذا اللبس في معالجة الشأن السوداني داخل أروقة الخارجية البريطانية، وكأنّه امتدادٌ للبس التاريخي الذي أشار إليه الكولونيالي القديم، دوغلاس نيوبولد، حين كتب لصديقه غلوب باشا: «لا أحد يعرف بوجه التحديد، إذا كان السودان من بين دول الشرق الأوسط أم لا؟».

> تضع الأمم المتحدة السودان في منظومة البلدان الأفريقية بلا تردّد أو لبس، رغم انتمائه لجامعة الدول العربية

> تتباين أجندات لأطراف عديدة عربية وأفريقية وأطراف أخرى دولية، وتتقاطع مصالح كلّ أولئك المتداخلين في استعصاء السودان

6

الآن كيف تنظر، إزاء الاستعصاء الماثل، كلٌ من مصر والولايات المتحدة والصين وروسيا إلى ملف السودان؟ لنبدأ بمصر، فهي التي ظلتْ تعالج شؤون السودان في إطار إدارة خاصة، تشكّل وزارة الخارجية المصرية جزءاً منها. بعد نيل السودان استقلاله، كان لمصر سفير مميّز في يوم استقلال السودان في عام 1956، هو اللواء محمود سيف اليزل خليفة، وهو جنرال وليس دبلوماسياً مهنياً، وله صلات مصاهرة بأسرة سودانية معروفة. ذلك اختيار له مغزاه. ولم يكن سفراء مصر في السودان يُختارون اعتباطاً من بين سفراء المهنة، بل كان للقيادة العليا في مصر دور أساسي في هذا الاختيار. ومعروف أنّ للمخابرات المصرية الباع الأكبر في معالجة الشأن السوداني، لا وزارة الخارجية المصرية.

7

أما الولايات المتحدة فإنها تُدرج السودان ضمن الدائرة الأفريقية في وزارة خارجيتها، إذ كانت ترى نزاع السودان في الشمال مع جنوبه أفريقيَ السّمات، وتلك نظرة أميركية معتمدة منذ سنوات مبكرة. لا تنظر وزارة الخارجية الأميركية إلى السودان عضوا في منظومة الشرق الأوسط، أو بلدان الشمال الأفريقي. ليس السودان وحده من بين بلدان الدول العربية المصنّفة أفريقياً، بل تجد موريتانيا وجيبوتي والصومال تعالج شؤون كلٍّ منها في الدائرة الأفريقية في وزارة الخارجية الأميركية.

أمّا الصين الشعبية، فهي أيضا لا تعالج شؤون السودان ضمن منظومة بلدان الشرق الأوسط، بل ضمن الدول الأفريقية. وفي ناحية أخرى، نجد أن روسيا تعالج الشأن السوداني ضمن إدارة شمال أفريقيا، ولها إدارة أخرى تعالج شؤون الشرق الأوسط، وإدارة ثالثة تعنى بشؤون بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

8

على خلفية تباين تصنيف السودان أفريقياً أم شرق أوسطياً، فإنّ الناظر إلى الأطراف الساعية إلى تيسير حلّ الاستعصاء الماثل في السّودان، يجد حيرتها لا تقل عن التي قال عنها الكولونيالي القديم السير نيوبولد. تعجز جامعة الدول العربية عن أن تجد لها موطئ قدم في تلكم المساعي، فلا تعجب. نرى السعودية تبدي قلقاً من محاولات روسيا إلى وجود في سواحل البحر الأحمر في الجانب السوداني، ووجود خفيّ عبر مجموعة فاغنر، فتتقدم بوساطة مفصلية، يعوّل عليها الجنرالات. وهناك في الخليج البعيد تظهر للإمارات بعض مصالح خاصة بها، تتجاوز عبرها دور العرّاب لإسرائيل في المنطقة. أما الاتحاد الأفريقي فهو يسعى سعياً متعثراً في الاستعصاء السوداني، لكنّهُ لا يجد حماساً من الجنرالات المسيطرين على أوضاع السودان الآن. أما الأمم المتحدة، فتكلف دبلوماسياً ألمانياً ليساعد في التفاوض بين المتصارعين في الساحة السودانية من مدنيين وعسكريين. في جانب آخر، تكلّف اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في جنيف دبلوماسيا أفريقياً لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، فلا يجد المسؤول الأممي تعاطفاً من جنرالات الخرطوم.

تتباين أجندات لأطراف عديدة عربية وأفريقية وأطراف أخرى دولية، وتتقاطع مصالح كلّ أولئك المتداخلين في استعصاء السودان، وهو بلدٌ يملك ما يملك من موارد اقتصادية وثروات طبيعية، ما يؤهله للعب أدوار سياسية للاستقرار في المنطقة، بحكم موقعه الاستراتيجي وسطاً بين شرق أوسط وقارّة سمراء، لكنه لا يكاد ينجو من صراعاته الداخلية ونزاعاته التي تؤجّج نيرانها أجندات أجنبية.

(سفير سوداني سابق)

أوميت أوزداغ... احفظوا هذا الاسم جيداً

سمير صالحة

كشف استطلاع رأي لإحدى أهم المؤسسات التركية قبل أيام عن نجاح حزب «ظفر» الذي يقوده الأكاديمي التركي، أوميت أوزداغ، في اختراق جدار الصوت الشعبي والحزبي في تركيا، من خلال وصوله إلى نسبة 4% من مجموع أصوات الناخبين الأتراك. يقول أوزداغ إن الأرقام الحقيقية لشعبيته تجاوزت 7%، وهي النسبة التي اعتمدها البرلمان التركي في مطلع شهر إبريل/نيسان المنصرم بعد التصويت على مشروع قانون يخفّض الحد الأدنى المطلوب من الأحزاب لدخول المجلس التشريعي إلى 7% بدلاً من 10%. وقيل وقتها إن بين أهداف هذه الخطوة تسهيل بقاء حزب الحركة القومية اليميني، حليف حزب العدالة والتنمية (الحاكم) داخل البرلمان، بعدما تراجعت أصواته في العامين الأخيرين. هذا إلى جانب هدف شرذمة أصوات أحزاب المعارضة التركية، عبر فتح الطريق أمام الأحزاب الصغيرة للترشّح بشكل مستقل، بعيداً عن الاندماج في الأحزاب الكبرى التي قد تزيد من نسبها، ما يعرقل تفرّد «العدالة والتنمية» بتصدّر المشهد.

إذا صحّت هذه المعلومات، يكون أوميت أوزداغ وحزبه قد نجحا، بعد أشهر معدودة على التأسيس والانطلاقة، في تحقيق إنجاز سياسي كبير، وتسجيل رقم قياسي في الصعود الحزبي والشعبي، بالمقارنة مع أحزاب تركية صغيرة أخرى، مثل حزب أحمد داود أوغلو «المستقبل» وحزب علي باباجان «دواء» أو حزب إمام قره موللا أوغلو «السعادة» التي تنشط منذ سنوات طويلة لزيادة نسب أصواتها من دون نتيجة. وتقول أقلام تركية إنّه يستمد شعبيته من أصوات الناخب اليميني والقومي، وإنه سيأكل، بالدرجة الأولى، من صحون المعارضة في تركيا. وأبرز المتضرّرين هم حزب «أيي» الذي تقوده ميرال أكشنير، والذي نجح خلال العامين الأخيرين في رفع شعبيته، والوصول إلى المرتبة الثالثة بين الأحزاب التركية، ثم حزب «الحركة القومية» اليميني، بقيادة دولت بهشلي، وبعدها حزب الشعب الجمهوري اليساري العلماني.

إلى هنا والمسألة شبه عادية، في أن يحقق أحد الأحزاب هذه الإنجازات بسبب مواقفه وطروحاته التي تنتقد خطوات وقرارات سياسية كثيرة، تتبناها قيادات «العدالة والتنمية» داخل تركيا وخارجها. لكنّ الملفت والمقلق لكثيرين داخل تركيا وخارجها ربما هو المادّة الأساسية التي يعتمدها أوزداغ في حملاته الدعائية، وهي موضوع اللجوء، وتحديداً اللاجئ السوري، وضرورة إعادته إلى بلاده بأسرع ما يكون عبر التواصل مع النظام في دمشق، والعمل على إيجاد تسوية سياسية عاجلة للأزمة السورية أولا. ثم تحرّكه ثانيا بشكل مباشر على الأرض في المناطق والأماكن الحساسة، حيث كثافة وجود اللاجئين في المدن الكبرى، وهو يردّد أن تركيا تنفق المليارات على الملايين من السوريين داخل الأراضي التركية وفي شمال سورية من جيوب الشعب التركي، وضرورة إيجاد حلّ يساهم في تخفيف أعباء الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تعيشها البلاد، وربما يكون ذلك في طليعة أسباب صعود حزبه السريع.

يعرف الأكاديمي والسياسي اليميني، أستاذ العلاقات الدولية في أنقرة، أوميت أوزداغ، بميوله وتوجهاته القومية والأتاتوركية، وهو التحق بأكثر من حزب وحركة ومركز فكر يميني قومي، لكنّه لم يستمر طويلا تحت مظلة تلك الحركات، فقرّر، قبل تسعة أشهر، تأسيس حزبه المستقل، والذي يروّج الأفكار والطروحات التي يتبنّاها، ويدافع عنها، وفجّرت نقاشات سياسية وإعلامية واسعة في الداخل التركي. تصل شعبيته على «تويتر» إلى مليون ونصف مليون متابع اليوم، ويحظى، حسب كثيرين، بدعم الناخب التركي في المدن الكبرى، مثل إسطنبول وأنقرة وأزمير.

مشكلة الأحزاب المنافسة قد تكون مع انتقاله، خلال فترة قصيرة، إلى عمق الأناضول، وإلى المدن الحدودية التركية السورية والتركية الإيرانية والتركية البلغارية اليونانية، إذ تتقاطع طرق دخول اللاجئ، الشرعي وغير الشرعي، إلى تركيا وخروجهما منها. هناك مدن بالغة السخونة، وتعاني كثيراً في هذه المسائل، وفي مقدمتها غازي عنتاب وأضنه وهطاي وفان وقارس، وهي قد تفتح أبوابها أمام ما يقوله ويريده أوزداغ. يقول بعضهم إنه يخاطب المواطن بلغته، ويضرب مباشرة على الوتر الحسّاس الذي يوجعه. هو لا يتردّد في ترشيح رئيس بلدية أنقرة، منصور يواش، المحسوب على حزب الشعب الجمهوري، اليساري المعارض، لأنه الأوفر حظا والأكفأ بين بقية المرشّحين لمنافسة أردوغان.

يقول إن حزبه لن يذهب وراء لعبة التحالفات مع بقية الأحزاب في هذه المرحلة. هم يريدون أن ينجزوا عملية التوغل والانتشار الحزبي والشعبي أولاً، وبعدها يتعرّفون إلى وزنهم وثقلهم السياسي، ليحدّدوا استراتيجية تحرّكهم في المرحلة المقبلة.

دخل في أكثر من سجال سياسي مع القيادات الحزبية التركية، آخرها وأشدها التصعيد والتراشق الكلامي مع وزير الداخلية، سليمان صويلو، بعد تبادل اتهامات حول الملف السوري وتفاعلاته في الداخل التركي، لتكون النتيجة إعلانه «سنرسل ثمانية ملايين طالب لجوء إلى وطنهم في غضون عام من وصولنا إلى السلطة مع أكبر مشروع عودة في التاريخ» وتحرّك «العدالة والتنمية» وراء خطة تفعيل المنطقة الآمنة في شمال سورية، وتسهيل عودة مئات الآلاف إلى أراضيهم للرد عليه وإيقافه. قيل له قبل أيام، وهو يعد نفسه للتوجه إلى إحدى الجامعات التركية الخاصة لإلقاء محاضرة، إن هناك احتمال رشقه بالبيض من طلاب يرفضون دخوله حرم الجامعة، بسبب مواقفه وسياساته المتشدّدة في موضوع اللجوء، فقال خلال المحاضرة «أتيت جاهزا أنا أيضا. أحمل معي في جعبتي بيضا للرد على من سيحاول استهدافي، وهو سيكون أكثر إيلاماً لأنّه مسلوق». يقول لأنصاره ومؤيديه في إحدى ساحات حيٍّ أخذ نصيبه الكبير في استقبال اللاجئين: «مهما هاجمونا واتهمونا بالعنصرية والراديكالية لا تعبأوا بذلك، ولا تفجروا غضبكم في الشارع، بل في الصناديق».

صحيحٌ أن من الصعب اليوم على حزب «ظفر» الاقتراب من الأحزاب الرئيسية التركية الكبرى. وصحيح أنه لم يكمل عملية التأسيس والانتشار في غالبية المدن التركية، وصحيح أيضاً أنّه لن يجد هذا الدعم في مدن جنوب شرق تركيا، حيث الصوت الكردي المنتقد له ولمواقفه. لكنّ أوزداغ الشخص هو الذي ينجح في تسجيل المفاجآت وتفجير القنابل الصوتية، وهي ظاهرة تعرّفت إليها أوروبا منذ نصف قرن في مواقف مشابهة بشأن طريقة التعامل مع اللاجئ والمهاجر والأجنبي المقيم، وعانت من ارتداداتها الحزبية والسياسية والفكرية. فهل تنتقل عدوى هذه الظاهرة إلى تركيا هذه المرة؟

ظاهرة حزب «ظفر» لن تصل حتماً إلى حالة اليمين المتشدّد أو النزعة الشعبوية اللوبانية أو الهوفرية أو الفيلدزية التي تعاني منها أوروبا. والجميع في تركيا يتجنب الدخول في نقاش أو الإجابة على سؤال من الذي فتح الطريق أمام أوزداغ، ليبرز ويقوى على هذا النحو. لكن ما يجري يستحق الرصد والمتابعة، وعلينا انتظار مزيد من استطلاعات الرأي ونتائجها في الأيام القليلة المقبلة، لنتعرّف إلى حقيقة هذا الارتفاع الكبير في شعبيته، وهل سيواصل «ظفر» صعوده، أم أنّ الأحزاب التقليدية الكبرى ستوقفه عند حدّه؟

سيواصل أوزداغ صعوده، إذا لم يجد حزب العدالة والتنمية (الحاكم) حلاً لمشكلاته الداخلية والخارجية الكثيرة، وفي مقدمها ملف اللجوء وأرقام الغلاء والتضخّم والبطالة.

(كاتب وأستاذ جامعي تركي)

> سيواصل أوزداغ صعوده في تركيا، إذا لم يجد حزب العدالة والتنمية (الحاكم) حلاً لمشكلاته الداخلية والخارجية الكثيرة

> الملفت والمقلق لكثيرين داخل تركيا وخارجها ربما المادّة الأساسية التي يعتمدها أوزداغ في حملاته الدعائية، موضوع اللجوء

رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads